الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الثالثة
2025-2024

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الاثنين 13 جانفي 2025

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة البيئة ورئيس مدير عام الديوان الوطني للتطهير حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير (عدد 2024/89)

(طلب فيه استعجال النظر)

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (06)
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (09)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (12)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة العاشرة و18 دقيقة
- الختم: الساعة الواحدة و50 دقيقة ظهرا

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة مشتركة مع لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية وذلك يوم الاثنين 13 جانفي 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة البيئة ورئيس مدير عام الديوان الوطني للتطهير حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير **(عدد 89 /2024) الذي طُلب فيه استعجال النظر.**

وفي بداية الجلسة، قدّمت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط بسطة عن اتفاقية القرض والجهة المانحة والشروط المالية للاتفاقية لتمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير.

وأكّدت أن الوكالة الفرنسية للتنمية تعتبر شريكا استراتيجيا وداعما للدولة التونسية لإنجاز المشاريع التنموية، وأن قطاع التطهير، باعتبار أهميته، يحظى بالتمويل الأوفر وذلك منذ أواخر التسعينات إلى جانب دعم الوكالة لعديد القطاعات الأخرى كالصحة والتنمية والقطاع الخاص. وذكرت أن الوكالة الفرنسية للتنمية هي الممول الرئيسي للقسط الثالث والرابع والخامس من هذا البرنامج مبيّنة أن جملة الأقساط مكّنت من تطهير 1146 حيا سكنيا بـ 24 ولاية لفائدة حوالي 1,4 مليون ساكنا.

وأفادت من جهة أخرى، أن هذا القرض يتعلق بتمويل القسط السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير بمبلغ قدره 50 مليون أورو مع هبة بـ 1 مليون أورو لدعم القدرات المؤسساتية للديوان الوطني للتطهير. وأكّدت أن الشروط المالية للقرض تفاضلية باعتبار نسبة الفائدة الموظفة ومدّة السداد وكذلك فترة الإمهال.

كما أوضحت أن الهدف الأساسي من هذا المشروع هو تحسين ظروف عيش المواطنين وتعميم خدمات الصّرف الصحّي والحدّ من الفوارق بين الجهات الداخلية وحماية البيئة والتنوّع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية من خلال تزويد الأحياء السكنية بخدمات الصرف الصحي.

من جهته، ذكّر الرئيس المدير العام للدّيوان الوطني للتّطهير بأبرز مهام الديوان ومجالات تدخّله مبينا أن التّطهير ساهم في دعم المنظومة البيئية للبلاد وتحسين أطر العيش وتحقيق أهداف التّنمية وضمان ديمومتها.

كما أوضح أن الديوان تمكّن منذ إحداثه سنة 1974 من إنجاز استثمارات بلغت حوالي 4220 م.د ومن تحقيق نسبة ربط بالشّبكة العمومية للتطهير لـ 197 بلدية متبناة تمثل 78,9%. وقدّم عرضا حول مهام الديوان المتمثلة أساسا في مقاومة كل أشكال التلوث المائي وحصر مصادره والتخطيط للمشاريع المندمجة وإنجازها، بالإضافة إلى تدخله في عدّة مستويات على غرار إعداد الدراسات وإنجاز الأمثلة المديرية للتطهير بالمدن وإعداد الدراسات التنفيذية وكذلك على مستوى الأشغال في كامل تراب الجمهورية لإنجاز مشاريع التطهير ومراقبة المشاريع المنجزة لفائدة الغير وكذلك على مستوى استغلال وصيانة شبكات ومنشآت التطهير، كما يتدخل بصفة كلية ومباشرة بالمناطق البلدية التي يتمّ إدماجها بمقتضى أمر ضمن دوائر تدخله.

وأكد من جهة أخرى، أن تمويل الاستثمارات التي يؤمنها الديوان تكون عن طريق الدولة والقروض الخارجية والهبات، في حين أن نفقات الاستغلال يتم تمويلها عن طريق معاليم التطهير.

كما أفاد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير أن الشروع في البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير بدأ سنة 1989 ويتضمن عدة أهداف تتمثل أساسا في تحسين ظروف عيش متساكني الأحياء الشعبية من خلال القضاء على مصادر الأوبئة والحفاظ على صحة المواطن وحماية البيئة والمائدة المائية من خطر التلوث الناتج عن الصرف العشوائي للمياه المستعملة بالمحيط الطبيعي. ولتجسيم هذه الأهداف قام الديوان الوطني للتّطهير بتشخيص ميداني تمّ على إثره تحديد الأحياء الشعبيّة المؤهلة للتمتّع بهذا البرنامج استنادا إلى مقاييس اجتماعية وصحيّة واقتصادية.

ويندرج القسط السادس ضمن برنامج الاستثمار الذي ينفذه الديوان الوطني للتطهير والهادف إلى تحسين نسب الربط بشبكات التطهير بالأحياء الشعبية خاصة بالمناطق الداخلية، وسيشمل حوالي 139 حيا شعبيا (261 ألف ساكنا) ممّا سيمكن من القضاء على مصادر التلوث بهذه الأحياء، ويُعنى أيضا بدعم وتعصير أساليب المتابعة والتصرف بالديوان الوطني للتطهير خاصة على مستوى متابعة تنفيذ المشاريع وكذلك تجديد بعض التجهيزات الخاصة بالصيانة والمحافظة على البيئة وحماية المائدة المائية من خطر التلوث الناتج عن الصرف العشوائي للمياه المستعملة بالمحيط الطبيعي.

وبخصوص ضبط قائمة الأحياء المعنية بالقسط السادس، بين أنه في مرحلة أولى تم التنسيق مع الإدارات الجهوية للدّيوان الوطني للتطهير والسلط المحلية وتمّ إعداد قائمة تضمّ حوالي 300 حيا شعبيا موزعة على كامل ولايات الجمهورية لا تتوفر فيها مرافق الصّرف الصحي وتتميز بوضعية بيئية متدهورة.

وفي مرحلة ثانية واستنادا إلى المقاييس الاجتماعية والصحيّة والاقتصاديّـة وفي حدود التمويلات المتوقع الحصول عليها والمقدّرة بـ 50 م.أورو، تم ضبط قائمة أوّلية تضمّ 162حيا شعبيا تستجيب للشروط والمقاييس المعتمد، تم في شأنها إرسال طلب تمويل في الغرض إلى الوكالة الفرنسية للتنمية عن طريق وزارة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 25 جانفي 2023.

وبعد دراسة وتقييم المشروع من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بالتنسيق مع مصالح الديوان الوطني للتطهير، تمّ تحديد قائمة الأحياء التي سيتمّ إدراجها ضمن مشروع القسط السادس، وهي تشمل 139حيا علما وأنّ هذه القائمة أولية وهي قابلة للمراجعة بعد مصادقة المموّل.

وبخصوص مكونات المشروع، أفاد أنه يحتوي على عنصرين أساسيين:

يتعلق العنصر الأول بإنجاز أشغال تطهير لـ 139حيا شعبيا بكلفة جملية تقدر بـ 200 م.د ستمكن من مدّ حوالي 542 كلم من قنوات الربط وحوالي 38 ألف صندوق ربط بشبكة التطهير إلى جانب إنجاز37 محطة ضخ جديدة.

وأفاد أن الأحياء المعنية بالربط بشبكات التطهير تتوزّع على 23 ولاية وخاصة الولايات الداخلية ذات الأولوية حيث يبلغ عدد الأحياء بهذه الولايات 81 حيّا منها 9 أحياء بولاية سيدي بوزيد (15 ألف ساكنا) و6 أحياء بولاية القصرين (5 آلاف ساكنا) و3 أحياء بولاية قفصة (7 آلاف ساكنا) و12 حيّا بولاية مدنين (13 ألف ساكنا) و16 حيّا بولاية قابس (18 ألف ساكنا).

أما العنصر الثاني للمشروع فهو يتعلق بتدعيم القدرات المؤسساتية للدّيوان الوطني للتطهير بكلفة جملية تقدّر بـ 1 مليون أورو تمنح في شكل هبة يُستعمل في العناصر التالية:

- إنجاز دورات تكوينية في عدّة مجالات على غرار: الاتصال، التصرّف،...إلخ،
- إنجاز ومتابعة مخطط التّصرف البيئي والاجتماعي للمشروع،
- تعميم منظومة الجغرفة الرقمية لمنشآت التطهير ببعض الولايات،
- مساندة فنية في مجال الاتصال والتّحسيس بخصوص أهمّية المشروع،
- التّدقيق الطاقي لبعض منشآت التّطهير.

وتقدّر الكلفة الجميلة للمشروع بحوالي 170 م.د دون احتساب الأداء على القيمة المضافة (204 م.د باحتساب الأداء على القيمة المضافة) يتمّ تمويلها عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية.

هذا، وسيغطي تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية نسبة 100 % من الكلفة الجملية للمشروع دون احتساب الأداء على القيمة المضافة على أن تغطّي ميزانية الاستثمار للديوان الوطني للتطهير الأداء على القيمة المضافة.

وفي نهاية العرض، قدّم الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير معطيات حول طبيعة التمويل، إذ بيّن أنه يتمثل في منح قرض للدّولة التونسية يتمّ فيما بعد إعادة إقراضه إلى الدّيوان الوطني للتطهير في صيغة هبة.

كما قدم توضيحات حول كيفية تحديد نسبة الفائدة، وأفاد أنه يتم تحديدها عند كل عملية سحب وفقا لنسبة الفائدة المرجعية المحدّدة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ 3,09 % مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ إمضاء اتفاقية القرض، علما أن نسبة المؤشر عند إمضاء الاتفاقية هي 3,11 % مع عمولة دراسة الملف تقدّر بـ 0,25 % وعمولة التعهّد تقدّر بـ 0,25 %.

وأثناء النقاش، تقدم النواب بطلب المزيد من التوضيحات والتفاصيل حول أهداف المشروع خاصة فيما يتعلق بربط عدد من المدارس بالشبكة العمومية للتطهير وتجهيزها بالشبكة الداخلية للصرف الصحّي، بالإضافة إلى كيفية إنجاز 37 محطة ضخ جديدة والمقاييس المعتمدة في توزيعها بين الولايات والمعتمديات في ظلّ التقسيم الجديد المتعلق بالأقاليم والجهات ومدى تأثيره مستقبلا على الارتقاء بظروف عيش المواطنين بالجهات الداخلية.

ومن جهة أخرى، أكد عدد من النواب على ضرورة تقييم التجارب السابقة في التعامل مع الوكالة الفرنسية للتنمية. وتساءلوا عن الامتيازات الممنوحة للجانب التونسي خاصة فيما يتعلق بالشروط المالية لمثل هذه القروض لا سيما بخصوص نسبة الفائدة.

كما استفسروا عن نسبة مساهمة الدولة في تمويل هذه المشاريع داعين إلى التقليص من التداين الخارجي والعمل على تكريس سياسة التعويل على الذات باستنباط الحلول والآليات اللازمة. وطلبوا مدّهم بمعطيات دقيقة تتضمن تدقيقا شاملا لكيفية صرف الأقساط السابقة للبرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير وكيفية استغلالها على الوجه الأمثل ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة ودورها في ضمان نجاعة خدمات الصرف الصحي وحسن إدارتها.

وأكد النواب على ضرورة العمل على معالجة المياه بطريقة علمية على غرار اعتماد محطات التطهير ثلاثية الأبعاد ليتم استغلالها وربطها بمناطق فلاحية بغاية تحسين منظومة الرّي خاصة في مجال الزراعات العلفية، والحرص على الحدّ من تصريف المياه المستعملة بصفة عشوائية (في الأودية أو البحر) ممّا يهدّد سلامة المواطنين.

وفي جانب آخر من النقاش، أكد عديد النواب على ضرورة متابعة تنفيذ أشغال مثل هذه المشاريع بالاعتماد على تجهيزات عصرية مواكبة لأحدث التطورات في مجال ربط الشبكات في مجال التطهير، منبهين إلى وجود عديد الاخلالات خاصة فيما يتعلق بكيفية الرّدم بعد عملية الحفر والصيانة ممّا تسبب في وجود مطبات على الطرقات حتى أنها أصبحت غير صالحة للاستعمال وتهدّد سلامة المواطنين والسيارات، وشددوا على ضرورة تسليط عقوبات ردعية على المقاولين المخالفين لما تنص عليه كراسات الشروط.

كما اعتبر بعض النواب أن مدّة إنجاز المشروع المتمثلة في 5 سنوات تُعدُ طويلة خاصة وأن التمويل متوفّر ولنا شركات مختصة في هذا المجال في الجهات واعتبارا لحاجة المواطنين الأكيدة والعاجلة للتطهير.

من ناحية أخرى، اعتبر النواب أن مشكل التطهير هو مشكل تخطيط استراتيجي بالأساس ولا بُد أن يكون في إطار رؤية شاملة واستراتيجية للتطهير وذلك بالتنسيق مع كل الأطراف وخاصة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه حتى لا يصبح التطهير تقنينا للربط العشوائي الذي يكلف الدولة نفقات إضافية. وأكّدوا أن الاضطرار إلى ربط الأحياء الشعبية غير المتطابقة مع مجلة التعمير يندرج في إطار اعتماد حلول ظرفية غير جذرية لا تستند إلى أي رؤية استراتيجية وهو ما سيزيد الأوضاع أكثر تعقيدا مع مرور الزمن. وشدّدوا في هذا الإطار على أهمية أن يكون التطهير مرتكزا على دراسات علمية فنية دقيقة قبل المرور إلى الإنجاز.

وتطرّق النقاش كذلك إلى مسائل أخرى تعلقت بدور وزارة البيئة في ردع التجاوزات البيئية الخطيرة التي تمسّ من صحّة المواطن وتضرّ بالطبيعة بصفة عامة، وأوصوا بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة وفرض عقوبات لحماية المحيط والبيئة عند إنجاز هذه المشاريع. وأثار بعض النواب مسائل تعلقت بتكثيف تدخّل الديوان الوطني للتطهير على المستوى الجهوي للحدّ من التسربات المائية والاخلالات التي تسبّبت في تفاقم عدد البنايات المتداعية للسقوط وفي اهتراء العديد من المعالم التاريخية. كما أوصوا بمزيد العمل على سنّ النصوص القانونية الكفيلة بتطوير

المنظومة التشريعية الحالية بما يحقّق الانسجام والتناغم مع توجهات سيادة رئيس الجمهورية في تحقيق ثورة تشريعية في كل المجالات لبلوغ الأهداف التنموية خدمة للمواطن.

وتساءل البعض الآخر عن موارد ونفقات الديوان الوطني للتطهير ونسبة استغلال هذه الموارد في تغطية النفقات وعن إمكانية استغلال البعض منها في مدّ قنوات التطهير في أحياء شعبية أخرى لتغيير محطات التطهير المهترئة بها.

وتطرّق أحد النواب إلى المجالات المحدّدة في الاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي 2050 المنصوص عليها في الميزان الاقتصادي لسنة 2025 وضرورة تناسقها مع هذه المشاريع من خلال تثمين المياه المعالجة بمحطات التطهير ومجال تطوير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام ومقاومة التلوث من خلال إحداث وحدات مراقبة ومرافقة خاصة بالشركات الملوثة والمعالجة الثلاثية للمياه المستعملة وبرنامج دعم الانتقال الايكولوجي داخل المؤسسات الصناعية وتشريك القطاع الخاص في استغلال وصيانة الشبكات ومحطات المعالجة.

وفي تفاعلهم مع تدخلات النواب، أفاد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الوكالة الفرنسية للتنمية ساهمت منذ التسعينات في تمويل العديد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، مؤكدة أن هذه الوكالة تعتبر من أهم الممولين على مستوى التعاون الثنائي في عديد المشاريع ذات الطابع الاجتماعي كالنقل والصحة وخاصة قطاع التطهير وهي مموّل ومانح استراتيجي للدولة التونسية باعتبار شروطها التمويلية الميسّرة ونسب الفائدة التفاضلية للقروض التي تقدمها. وأكدوا أنه يتم تقييم التمويلات بالاعتماد على رؤية أفقية من خلال تقييمات دورية ودراسات جدوى تعدّ في الغرض.

وبخصوص نسبة الفائدة المرجعية، فهي يطغى عليها نوع من الخصوصية كونها تأخذ بعين الاعتبار عدّة معايير عند تحديدها وهي طريقة تتعامل بها الوكالة الفرنسية للتنمية مع الأطراف المنتفعة بالقرض، وهذه النسبة تعتبر غير متغيرة وليست ثابتة، حيث يتم تثبيتها على أساس متوسط سعر المبادلة للأوريبور 6 أشهر والباقي يتم احتسابه حسب آجال السحب، وقد تمّ التخفيض في عمولة التعهد إلى 0,25 % بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي التونسي.

وفيما يتعلق بالتعاون بين البلديات وديوان التطهير أوضح ممثل وزارة البيئة أن الاعتماد على البلديات لتفريغ قنوات التطهير كان تجربة غير ناجحة باعتبار عدم توفّر الإمكانيات الضرورية لهذه البلديات لتأمين هذه المهمة إذ توجد قرابة 153 بلدية لم يشملها التدخل، كما توجد العديد من المدارس غير مجهزة بالمرافق الصحية الضرورية، لذلك تم التوجه نحو ربط الاحياء الشعبية

بمحطات التطهير الموجودة أو محطات الضخ. وفي هذا الإطار تم إنجاز 3 محطات ضخ من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية وتمّ التدخل لحوالي 300 حي شعبي موضّحا أنه لم تتم تغطية كل الأحياء الشعبية المبرمجة في إطار القسط الخامس ممّا يفسّر برمجتها في إطار القسط السادس.

وبخصوص إعادة استعمال المياه المعالجة، أوضح الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير أن الديوان مكلّف حسب النص القانوني بإنجاز الأشغال ومعالجة المياه مع الحرص على إعادة استعمالها وذلك بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية وبإعداد الدراسات اللازمة في الغرض، علما أن هناك دراسات مع الطرف الإيطالي والبنك الأوروبي لاستغلال المياه المعالجة في القطاع الفلاحي. كما أفاد أن محطات تونس الكبرى تنتج حوالي 45 % من المياه المعالجة وهناك مساعي لتحويل هذه المياه من تونس الكبرى إلى مناطق أخرى.

أما بالنسبة إلى التقاسيم الجديدة ومدى انسجامها مع برنامج ربط الأحياء السكنية بقنوات التطهير، أقر أن هناك العديد من المقاسم غير مجهزة بشبكات التطهير، مذكّرا أنه حسب مجلة التهيئة العمرانية فإنه على المتعهد تجهيز المقاسم المعدة للغرض بشبكات التطهير وشبكات الغاز والماء والكهرباء.

وبخصوص النقطة التي أثارها النواب والمتعلقة باهتراء العديد من محطات التطهير في المناطق الداخلية، أفاد أنه سيتم التنقّل على عين المكان بالجهات المعنية لمعاينة كل النقائص، مؤكدا أن الديوان يعمل على تعميم خدمات التطهير وتأهيل العديد من المحطات وصيانة الشبكات.

وأضاف أن هناك مساع للتنسيق بين جميع المتدخلين وترتيب مختلف التدخلات وتنظيمها، هذا بالإضافة إلى العمل على تقليص الأضرار البيئية من خلال الحدّ من سكب النفايات والمياه الصناعية الملوثة بالأودية والعمل على حسن استغلال المياه المعالجة وتوفير الاعتمادات اللازمة في إطار مخططات مستقبلية.

كما بيّن أن هناك حوالي 31 محطة يتم استغلال 20 % منها في إطار إعادة استعمال المياه المعالجة ويتم التنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية للترفيع في هذه النسبة.

أما بخصوص الاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي، أفاد أنها تتضمن 4 محاور أساسية منها تأهيل الشبكات والمنشآت بعدد من المناطق على غرار مجاز الباب وسليانة وجندوبة وقفصة... وذلك بغاية تغطية حوالي 100 % من المناطق ويقدّر التمويل بـ 4 مليار دينار ويضم 153 حيا.

وفيما يتعلق بطول مدّة الإنجاز المقدرة بـ 5 سنوات، أكّد أنها مدّة معقولة بالمقارنة مع عدد الأحياء التي سيشملها هذا البرنامج (139 حيا سكنيا) حيث يبلغ نسق عمل الديوان حوالي 30 حيا سنويا، هذا بالإضافة إلى أنه سيتم العمل على تزويد كل الولايات بمحطة ضخ على الأقل

قرار اللجنة:

ـ قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين